

التحقيقات الجبائية والمحاسبية في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة BATIFIX
Fiscal and accounting investigations in economic institutions
BATIFIX Foundation Case Study

ملوكي إسلام مروان^{1*}، بوزياني يوسف²

¹ مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي GPES، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،

islammaroine.mellouki@univ-tlemcen.dz

² مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي GPES، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،

youcef.bouziani@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2024/01/31

تاريخ القبول: 2024/01/30

تاريخ الاستلام: 2023/10/14

ملخص:

تشهد ظاهرة التهرب والغش الضريبي اتساع وتفاقم كبير، وهذا بالرغم من وجود ترسانة من القوانين والتشريعات؛ ستحاول هذه الدراسة معالجة هذه الظاهرة من خلال دراسة حالة مؤسسة تعرضت للتحقيق الجبائي سنة 2020. حيث تتبع الباحثان أسباب خضوع المؤسسة للتحقيق الجبائي والخطوات التي قامت بها المؤسسة لمواجهة المحققين، وقد خلصت الدراسة إلى ان هناك بعض الفجوات في فهم النظام المالي تظهر وكأنها عملية تهرب ضريبي خاصة التعامل مع عملية التسجيل المحاسبي للبيع بالإيجار وخلصت الدراسة أيضا إلى أن حجم المعاملات وتداخلها يصعب من عملية التحقيق الجبائي.

كلمات مفتاحية: الغش الضريبي؛ التهرب الضريبي؛ التحقيق الجبائي.

Abstract:

The phenomenon of tax evasion and fraud is witnessing a great expansion and aggravation, and this is despite the existence of an arsenal of laws and legislation. This study will attempt to address this phenomenon through a case study of an institution that was subjected to a tax investigation in 2020.

The researchers traced the reasons for the institution being subject to a criminal investigation and the steps the institution took to confront the investigators. The study concluded that there are some gaps in understanding the financial system, especially dealing with the accounting registration

process for rental sales. The volume of transactions and their overlap is difficult to determine forensic investigation process.

Keywords: Tax fraud; Tax evasion; Tax investigator.

1. مقدمة:

إن التطور السريع الذي شهده العالم من اتساع نطاق المعاملات التجارية والمالية أجبر مختلف دول العالم على إيجاد وسائل وموارد جديدة في تمويل خزintها ومواجهة النفقات العامة المتزايدة. ومن بين أهم هذه الموارد نجد الموارد الضريبية التي تلجأ إليها الدول لتغطية متطلباتها الاقتصادية، وبالرغم من الإصلاحات الجذرية للنظام الجبائي إلا أن ظاهرة التهرب الضريبي مازالت ظاهرة مستعصية على الأنظمة الجبائية وهذا بسبب تجدد وتتطور المعاملات التجارية بصورة دائمة.

إن النظام الضريبي الجزائري يقوم على أساس حرية التصريح من طرف المكلف بالضريبة؛ وبالرغم من إمكانية تسليط عقوبات في حالة التصريح الكاذب المتعمد أو الغير المتعمد، إلا أن هناك بعض المكلفين سواء في النظام الحقيقي أو الجزائي تعتبر الضريبة عبء وجب التخلص منه بأي طريقة، ولو باللجوء إلى طرق تدليسيه ومخالفة القوانين، ومن بينهم المؤسسات التي تعتبر الضرائب من أهم المتغيرات الواجب تسييرها واختيار أحسن الخيارات التي تقلل منها.

لقد تعددت الدراسات والبحوث حول ظاهرة الغش والتهرب الضريبي تتضمن الاجراءات المتبعة من طرف إدارة الضرائب عند قيامها بعملية التحقيق. ولكن من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول دراسة التحقيق الجبائي من زاوية أخرى وهي الاجراءات المتبعة في المؤسسة في حالة تعرضها للتحقيق الجبائي والدور الذي يلعبه التحقيق الجبائي للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي. ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التحقيق الجبائي في المؤسسات الاقتصادية للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية تم اقتراح الفرضيات التالية:

- 1- قواعد وطرق التحصيل الجبائي المتبعة في النظام الضريبي الجزائري قاصرة عن حماية حقوق الخزينة العمومية وتحتاج لإيجاد آليات أكثر فعالية.
- 2- التحقيق الجبائي يساهم في التقليل من الغش والتهرب الضريبي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرة تعاني منها مختلف دول العالم وهي ظاهرة الغش والتهرب

الضريبي ومحاولة إبراز مختلف الوسائل المستعملة من طرف النظام الضريبي الجزائري لمجابهة هذه الظاهرة وأيضاً الإجراءات المتبعة من قبل المؤسسات في حالة تعرضهم للتحقيق الجبائي.

أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهمية كبيرة خاصة باعتبار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي ظاهرة متجددة بتجدد القوانين والتشريعات، ويعتبر هذا الموضوع من المواضيع النادرة خاصة عند تسليط الضوء على هذه الظاهرة من زاوية المؤسسات والتبريرات المقدمة من طرفها لإقناع المحقق الجبائي بصحة التصريحات المقدمة.

منهجية الدراسة وأدواته:

اتباع الباحثان في موضوع الدراسة المنهج الوصفي في تأطير الجانب النظري وتكوين خلفية نظرية حول دور التحقيق الجبائي في الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، حيث تم الإعتماد على الرسائل العلمية والمقالات وكذا القوانين الجبائية، وتم استعمال منهج دراسة حالة من خلال دراسة وتحليل ملف تحقيق جبائي لمؤسسة وهذا للوصول إلى تعميمات واعتمد الباحثان على وثائق وتقارير المؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى أسلوب المقابلة الشخصية.

الدراسات السابقة:

دراسة عفاف بولحية (2022) : أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة حالة مركز الضرائب جيجل - ، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي ، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية جيجل والوقوف على إجراءات الرقابة الجبائية المتخذة ودورها في عملية التحصيل الضريبي ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن إجراءات الرقابة الجبائية المعمول بها نفسها المنصوص عليها في التشريع الجبائي ، بالإضافة أنها تعتبر وسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية .

دراسة عواد مصطفى، رحال نصر، عبيدة أنور (2019): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الرقابية الجبائية والحاسبية ودورها للحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي من خلال الدور البارز الذي تلعبه الضرائب في المحافظة على موارد الدولة، حيث تعتبر الجباية وسيلة تمويلية ومتعددة الأدوار تستخدم لتسيير وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة وقد خلصت هذه الدراسة إلا أن عدم فعالية النظام قد تعرض لبعض المشاكل التي تقلل من مردوده وبالتالي تنعكس على خزينة الدولة. وعليه فإن مكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي ضرورة ملحة للسلطات المختصة.

دراسة راشدي أمين (2017) : تحت عنوان دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية

لمكافحة التهرب الضريبي - دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف - هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المراجعة الجبائية والحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية ، إذ تعد المراجعة الجبائية وسيلة وقائية واداة رقابية فعالة لهدف منها ضمان احترام المكلف بالضريبة للقوانين المعمول بها خاصة في ظل النظام الضريبي التصريحي ، وتوصلت هذه الدراسة من الجانبين النظري والتطبيقي إلى أن الحوكمة الضريبية ممثلة في المراجعة الجبائية لها دور مهم جدا في الحفاظ واسترجاع جزء هام من الحصيلة الضريبية .

2. ماهية الغش والتهرب الضريبي:

1.1. مفهوم الغش الضريبي:

لقد تعددت التعاريف واختلفت من تهرب إلى غش إلى تجنب ضريبي ولكن كلها تهدف إلى التخلص من الضريبة سواء بطريقة شرعية أو مخالفة مباشرة للتشريعات الجبائية نذكر من بين التعريفات:

● **تعريف 1:** يعتبر الغش الضريبي نوع من أنواع المقاومة ضد الضريبة، هذه المقاومة بدأت منذ القدم حيث تمثلت في شكل " تمرد" (Rébellion) غالبا ما كان يؤدي إلى حرب مسلحة ضد النظام السياسي والاقتصادي أو مقاومة عن طريق تكثيف الضغوطات على السلطات العامة المتمثلة في الإدارات العامة من أجل دفعها إلى منح تخفيضات أو امتيازات والتخفيف من عمليات الرقابة الجبائية أو عن طريق البرلمان لجعله يصوت على قوانين أكثر نفعا للمكلفين (ياقوت، 2002، صفحة 7).

● **تعريف 2 : Margairaz André** "يمكن القول بأن هناك غش عندما تطبق الوسائل التي تسمح بالتخلص من الضريبة في حين أن المشرع لم يسمح بذلك، فالغش الضريبي بمعناه العام هو كل عمل تام قائم على سوء نية صاحبه بهدف التغطية والتضليل" (نصر و هارون، 2013، صفحة 55).

2.2. تعريف التهرب الضريبي:

تعتبر الضرائب عبئا يحاول المكلف التخلص منها بشتى الطرق ولتحقيق هذا يتخذ المكلف عدة طرق وأساليب منها الغش الضريبي الذي تطرقنا إليه سابقا والتجنب الضريبي الذي يقصد به تجنب الضريبة أي التخلص من دفعها دون مخالفة أحكام التشريع. وأما التهرب الضريبي فيمكن أن نميز ثلاث حالات (مراد، 2009، صفحة 183):

● **تهرب ضريبي ناتج عن تغيير سلوك المكلف:** هذا يعني الامتناع أو الاستغناء عن استهلاك السلع التي تخضع لضرائب مرتفعة، أو ترك النشاطات التي تخضع لضرائب مرتفعة ويرتكز هذا التهرب على أن يكون المكلف على علم بمختلف الضرائب المطروحة.

● **تهرب ضريبي منظم من قبل التشريع:** باعتبار أن الضرائب من بين الأدوات الهامة التي تستخدمها

الدولة لتحقيق عدة أهداف فمثلا الأرباح التي يعاد استثمارها تخضع لمعدل منخفض 15٪ عوض 30٪ قصد تشجيع الاستثمارات

- **تهرب ضريبي ناجم عن إهمال المشرع الضريبي:** هي وجود ثغرات في القانون الضريبي، فيقوم المكلف باستغلال هذه الثغرات.

3.2. أسباب الغش والتهرب الضريبي:

ظاهرة التهرب الضريبي هي ظاهرة عامة إلا أنها تختلف من بلد لآخر والسبب الأساسي للظاهرة هو رغبة المكلف بالاحتفاظ بأمواله وعدم دفعها للدولة ومن بين الأسباب نجد (بساس، 2013، صفحة 204) :

- الأسباب القانونية: من بين الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة هي التعقيدات في التشريعات الجبائية وتعدد أسعار الضرائب (إعفاءات، تخفيضات،...) بالإضافة إلى ضعف إدارة الضرائب وعجزها عن كشف وسائل التهرب.

- الأسباب الأخلاقية: تشمل خاصة غياب الوعي الضريبي حيث أن المكلف يعتبر أن الضريبة اقتطاع مالي من دون مقابل وأن الدولة تسيء استخدام الأموال وأنه يعطي للدولة أكثر مما يأخذ.
- الأسباب الاقتصادية: تتأثر الضرائب بحالة الاقتصاد للدولة ففي حالة الكساد الاقتصادي تزداد الحاجة إلى الأموال بغرض زيادة الإنفاق العام فيلجأ المكلف للتهرب الضريبي والعكس ففي حالة الانتعاش الاقتصادي وتحسن القدرة الشرائية يقل الميل للتهرب الضريبي.
- الأسباب السياسية: السياسة الاجتماعية والاقتصادية تؤثر بشكل كبير على ظاهرة التهرب الضريبي خاصة اعتقاد المكلف بالضريبة أن السياسة المطبقة من قبل الدولة غير رشيدة

4.2. آثار الغش والتهرب الضريبي:

نجد آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة لظاهرة التهرب الضريبي (خديجة، 2021، صفحة 147):

- آثار مباشرة للتهرب الضريبي: من بين الآثار المباشرة نجد:
 - انخفاض كبير في حجم إيرادات الدولة.
 - التغير في أسعار الضرائب وعدم استقرارها وظهور ضرائب جديدة.
 - حدوث عجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى المديونية الداخلية ويمكن أن يؤدي حتى إلى مديونية خارجية.
- آثار غير مباشرة للتهرب الضريبي: من بين الآثار الغير مباشرة للتهرب الضريبي نجد:
 - عرقلة مشاريع الدولة والتأثير على التنمية.

- حدوث إنخفاض في جذب أصحاب المشاريع والاستثمار بسبب عدم شفافية البيانات المالية.

5.2. الفرق بين الغش والتهرب الضريبي:

يمكن أن نلخص الفرق بين الغش والتهرب الضريبي في النقاط التالية:

- التهرب الضريبي تكون فيه إرادة المكلف متجهة نحو تحقيق العبء الضريبي إلا أنه يسلك في سبيل التخلص من العبء الضريبي سبلا مشروعة، فالمكلف هنا يمارس حقا من حقوقه القانونية والاقتصادية ليحقق هدفا مشروعا بالنسبة له، وبالتالي فلا يقع عليه أي عقوبة أو جزاء فالتهرب الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي (سوء النية) دون العنصر المادي (الحيل التدليسية).
- أما الغش الضريبي فتتجه فيه إرادة المكلف نحو تحقيق أو إسقاط العبء الضريبي ولكنه يسلك في سبيل ذلك طرق غير مشروعة تصل إلى حد التدليس والاحتيال، فالغش الضريبي في هذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي والعنصر المادي، ولذلك يتعين عدم الخلط بين الغش والتهرب الضريبي ويمكن أن يشترك الغش والتهرب الضريبي في بعض النقاط:

- يؤدي كل منهما إلى التخفيض من العبء الضريبي للمكلف
- سوء النية من طرف المكلف بالضريبة

6.2. تقييم ظاهرة الغش والتهرب الضريبي:

لتقييم ظاهرة الغش والتهرب الضريبي يمكن الإعتماد على النقاط التالية (بومدين و يوسف، 2015، صفحة 175):

1.6.2. حجم انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي:

إن التطور الكبير للاقتصاديات العالمية وانفتاحها وظهور مناطق التبادل الحر والاتفاقيات التجارية، بالإضافة إلى اتساع حركة رؤوس الأموال وتعدد شبكات التوزيع أدت إلى اتساع ظاهرة الغش والتهرب الضريبي

2.6.2. الثغرة الجبائية أو المدخل المالي:

يمكن أن تمثل هذه الثغرة الجبائية في المعادلة التالية:

الثغرة الجبائية (حجم الغش الضريبي) = الدخل الضريبي المصرح به (الدخل المحقق) - الدخل الضريبي المحسوب من قبل المصالح الضريبية (الدخل التقديري)

وتعتبر هذه الثغرة الجبائية مؤشر قياس كمي لفعالية النظام الجبائي إذ يقدر بحصة الاقتطاعات الجبائية الفعلية ناقص حصة الاقتطاعات التقديرية، وتحدد لنا كذلك الانحرافات بين الإيرادات الفعلية والإيرادات التقديرية،

بحيث تسمح بمتابعة نسبة الانحراف بمتابعة تغيرات نسب الثغرة الجبائية

3.6.2 توسع نشاط السوق الموازي:

في ظل غياب إحصائيات رسمية ودقيقة حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، ولكن ما يلاحظ أن الاقتصاد الموازي أصبح متشعبا في الاقتصاد الجزائري ومن أبرز الآثار السلبية للسوق الموازي على الاقتصاد:

- يؤدي إلى تآكل الضرائب والرسوم واقتطاعات الضمان الاجتماعي ما يتسبب في انخفاض إيرادات الميزانية ومن ثم عجزها.

في حالة عجز إيرادات الدولة تتدخل مجددا برفع معدلات الضرائب والرسوم للرفع من هذه الإيرادات فيزيد العبء الضريبي وبالتالي يصبح سببا مجددا لزيادة حجم الاقتصاد الموازي (حليمي، يسرى، و طراد خوجة، 2021، صفحة 245).

3. وسائل مكافحة الغش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري:

تسعى الجزائر منذ الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينات لخلق آليات ووسائل لمكافحة الغش والتهرب الضريبي فقامت باستحداث هياكل جديدة متمثلة في المديرية العامة للضرائب بالإضافة للتعاون ما بين الوزارات إلا أن هذه الوسائل تبقى غير كافية وإدارة الضرائب تجد نفسها وحيدة أمام العديد من أشكال الغش والتهرب الضريبي ومن بين الوسائل نذكر:

1.3. الإجراءات والتدابير الوقائية:

يمكن أن نلخصها في:

• نظام تحليل المخاطر:

يعتمد هذا النظام على أساس الامتثال الضريبي Tmc بدلا من النتائج الرقابية، حيث يسمح بتصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة الشفافية الضريبية. كما يتطلب هذا النظام من الإدارة الجبائية الانفتاح على شركائها المحليين والدوليين من أجل البحث وتبادل المعلومات لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي والغش والتهرب الضريبي، كما يجب على المديرية العامة للضرائب إحلال النظام الكلاسيكي المستخدم في برمجة الملفات الجبائية للرقابة الجبائية بهذا النظام الجديد وهو نظام تحليل المخاطر المستخدم من طرف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية (braithwaite و robert، 2001، صفحة 10).

2.3. الإجراءات الرقابية:

تتمثل في:

1.2.3. الرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية مجموعة من العمليات التي ترمي إلى التحقق ما إذا كان كل شيء يسير وفق الخطة

المرسومة والتعليمات الصارمة والقواعد المقررة.

وبشكل عام الرقابة الجبائية تتأكد من صحة وسلامة المعلومات المقدمة من طرف المكلف خاصة أن النظام الضريبي الجزائري يعتمد على حرية المكلف بالتصريح بمداخيله (سفيان، 2015، صفحة 129).

أ- مبادئ الرقابة الجبائية:

● إقامة نظام ضريبي محكم:

إن تعقيد النظام الضريبي وعدم تحكم الأعوان المكلفين بالتحصيل منه هو من بين أسباب التهرب الضريبي بحيث أن البساطة والمرونة والاستقرار للنظام الضريبي تلعب دور هام في مواجهة هذه الظاهرة.

● إرساء الحس الضريبي لدى المكلفين بالضريبة:

إن تشجيع المكلف بدفع ضرائبه تعد من بين أفضل الطرق التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة، خاصة إرشاد المكلف وتوعيته بكل التغيرات والمستجدات في التشريع الجبائي (مواقيت التصريح، كيفية الدفع، كيفية ملأ الوثائق، أساليب الطعن، طرق المنازعات، ...) بالإضافة إلى إعلامه بالوثائق اللازمة في حالة خضوعه للمراقبة.

● ترقية الإدارة الجبائية:

إن مستوى التطور والكفاءة للإدارة الجبائية يلعب دورا هاما في مواجهة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي فغياب فعالية الإدارة الجبائية يشعر المكلف بفقد الثقة وهذا من بين الأسباب التي تدفعه للغش والتهرب الضريبي

ب. أشكال الرقابة الجبائية:

يمكن أن نحصر أشكال الرقابة الجبائية في شكلين أساسيين:

● الرقابة الجبائية الداخلية:

وهي الرقابة الجبائية التي تتم داخل مفتشيات الضرائب والتي تدعى بالرقابة العامة وتعتمد على الوثائق التي بحوزتها (الملف الجبائي) وتتضمن شكلين:

- الرقابة الشكلية: هي معاينة الأخطاء المادية المتواجدة في التصريحات دون التعمق فيما تحمله من معلومات
- الرقابة على الوثائق: هو ثاني إجراء بعد الرقابة الشكلية وهنا تقوم الإدارة الجبائية بمقارنة التصريحات الضريبية للمكلف مع المعلومات التي تحوزها الإدارة الجبائية عن الوضعية الحقيقية لكل مكلف

● الرقابة الجبائية الخارجية (المعمقة):

يتضمن هذا النوع:

- التحقيق في المحاسبة: يهدف التحقيق في المحاسبة إلى التأكد من صحة الأرقام في محاسبة المكلف ومعرفة مدى مصداقيتها وفقا لقواعد المحاسبة والجباية السارية المفعول.
- التحقق الوجوبي في المحاسبة: في حالة طلب تبريرات وعدم إجابة المكلف يقوم المحقق بالرقابة المعمقة على نوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة من العمليات والمعطيات المحاسبية تقل عن سنة جباية.
- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: عند شروع أعوان الإدارة الجبائية في التحقيق لا يكتفون بالتصريحات للمكلف وإنما يلجئون إلى المقارنة بين المداخل المصرح بها والمداخل المستتجة من وضعية أملاك المكلف (حالة خزنته) وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد أسرته.

2.2.3. الإجراءات الهيكلية:

من أجل مكافحة الغش والتهرب الضريبي تعمل الإدارة الجبائية على التدخل تدريجيا من خلال التدابير الهيكلية والتشريعية والتنظيمية التالية:

أ- إعادة تنظيم الهياكل المركزية للمديرية العامة للضرائب: منذ سنة 2006 تم إنشاء مديرية المؤسسات الكبرى وهي مكلفة بتسيير المؤسسات الكبيرة وعالية المخاطر الضريبية، باعتبار أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة كبيرة في الحصيلة الجبائية مع توحيد الخدمات المقدمة للمكلفين في مصلحة واحدة.

ب- إنشاء مراكز **CPI. CDI**: مركز الضرائب (**Centre des impôts**) ومركز الضرائب الجوّاري (**Centre de proximité des impôts**) تجمع هذه المراكز المكلفون الذين لا ينتمون إلى مديرية المؤسسات الكبرى من أصحاب المهن الحرة والمكلفين الذين يخضعون إلى نظام الضريبة الجزافية، وأنشئت بهدف تقريب الإدارة بالمكلفين

ج- إنشاء مصلحة التحريات الجبائية: أنشئت هذه المصلحة على المستوى الوطني حسب المادة 45 من قانون المالية لسنة 2009، وكلفت بالقيام بتحقيقات قصد تحديد مصادر التهرب والغش الضريبي.

د- التنظيم الهيكلي لنشاط البحث والتحقيق:

- مصلحة التحريات الجبائية: تجميع المعلومات على المستوى المركزي والمحلي
- على المستوى المركزي: مديرية البحث والتحقيق وظيفتها البحث عن المعلومات الجبائية من المؤسسات ذات الحجم الكبير والهيئات العمومية، وتقوم أيضا بمتابعة وتقييم الإجراءات في إطار تنفيذ البرامج

- **على المستوى المحلي:** تشمل مصالح فرق البحث المنبثقة عن مديريات الضرائب ومديرية المؤسسات الكبرى، مكاتب التحقيقات على مستوى المفتشيات وفرق البحث المختلطة للجمارك والضرائب والتجارة. وتقوم كل هذه المصالح بتجميع المعلومات من (المؤسسات، مصلحة الجمارك، البنوك، المركز الوطني للسجل التجاري، صندوق الضمان الاجتماعي، المركز الوطني للخدمات الجامعية، مصلحة التسجيل، الدومين، الخزينة، مركز ترقية الاستثمار، لجنة الصفقات العمومية).

4. برنامج تحديث الإدارة الجبائية:

تسعى الإدارة الجبائية إلى رقمنة النظام الجبائي من خلال وضع وإنشاء نظام معلومات بالتعاون مع الشريك الإسباني وهو مجمع مختص في الإلكترونيات وكذلك الدفاع عن نظام المعلومات مزدوجة الاستخدام المدني والعسكري لتحديث الهياكل الجبائية (شارفي و مبارك، 2017، صفحة 287).

. **الدراسة التطبيقية:**

لقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على النظر من جانب آخر لمهام مفتشية الضرائب المتمثلة في التحقيقات في ملفات المكلفين بالضريبة، حيث سيحاول الباحثان إعطاء صورة للعمليات التي تقوم بها المؤسسات عند تعرضها للتحقيق الجبائي. حيث أن المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة Sarl Batifix ذات علاقات وطنية ودولية ، تنشط في استيراد كل المعدات والتجهيزات المرتبطة بالميدان الكهربائي والإلكتروني، استيراد التجهيزات ، المواد والمعدات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية ، استيراد العتاد والمواد المرتبطة بميدان الخردوات ، العقاقير والأدوات المنزلية وكل أدوات النظافة والصيانة المنزلية والمهنية ، استيراد كل التجهيزات والآلات الصحية من الخزف ومواد أخرى ، أدوات التدفئة والرصاصات من كل المواد ، كما تم تعديل القانون الأساسي للشركة في الموضوع بإضافة الاستيراد والتصدير لكافة العمليات التجارية والمالية والعقارية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الشركة . كما أضافت الشركة عملية الإنتاج والبيع بالجملة والتجزئة والتوزيع.

حيث أن هذه المؤسسة تعرضت للتحقيق الجبائي في سنة 2020 من طرف مديرية البحث والتحقيق (المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات وهران).

1. منهجية الدراسة:

لقد استعان الباحثان في هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية، المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي للبحث بالإضافة إلى المقابلة الشخصية مع إدارات الشركة للحصول على التفسيرات في الجانب التطبيقي، وهذا حتى يجيب الباحثان على اشكالية الدراسة والوصول الى نتائج يمكن

الاستفادة منها من قبل مختلف المهتمين بالبحث العلمي.

2. وصول طلب توضيح :La demande d'éclaircissements

بتاريخ 2020/05/28 قام رئيس مصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات وهران بإرسال بريد إلكتروني إلى المؤسسة يطلب فيها توضيح على سنوات 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018. حيث يشمل هذا التوضيح الفرق في المخزونات، الإهلاكات، التكاليف الغير مسموح بها واخيرا الأجور. المؤسسة كانت قد تعرضت للتحقيق المحاسبي بتاريخ 2019/10/15 بواسطة إشعار بالتحقيق رقم 360 للسنوات 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018. من قبل مصلحة الضرائب لولاية تلمسان شمل التحقيق في مختلف الضرائب الرسم على القيمة المضافة tva والرسم على النشاط المهني tap والضرائب على أرباح الشركات ibs وimpôt libératoire وضريبة الطابع droit de timbre وأيضا الضريبة على الدخل irg/salaire حيث اعتبرت الشركة هذا التحقيق من قبل مصلحة الأبحاث والمراجعات وهران كتحقيق تكميلي على التحقيق الأول سابق الذكر.

3. التوضيح من قبل المؤسسة Réponse à la demande d'éclaircissements

بتاريخ 2020/06/09 وبعد الاستعانة بمستشار ضريبي قامت المؤسسة متمثلة في المسير بإرسال ملفات المحاسبة للسنوات محل التحقيق 2017/2016، 2018/2017، 2019/2018 وقامت بإعداد تقرير يحتوي على :

- الفرق في المخزونات Les différences de stocks: يفسر هذا الفرق بسبب :
 - هناك خلل في تطبيق تسير المخزونات حيث يقوم بحذف السلع والمبالغ عندما تصبح منعدمة في المخازن أي تساوي 0
 - هناك سلع تعتبر كمادة أولية ذهبت إلى ورشة الإنتاج للمؤسسة .
 - مع إرسال مختلف جداول دخول وخروج السلع عبر البريد الإلكتروني .
- مراقبة الإهلاكات Contrôle des amortissements: القاعدة تنص على أنه يمكن خصم امتلاك المعدات والإيجار المكتسبة في إطار crédit-bail. وعلى هذا الأساس فالمؤسسة لم تقم بتكرار خصم الإهلاكات، وبما أن الإيجارات والاستهلاك هي مبالغ متساوية فقد قامت الشركة بالخصم الصحيح للإهلاك.
- وبالنسبة لإهلاك الأرض فالأمر يتعلق بإهلاك مبنى للإنتاج تابع للشركة ويسمح بإهلاكه من حيث المبدأ .

- التكاليف الغير مسموح بها **Les charges non admises** :

- لا توجد تعليقات على ifu والغرامات
- بالنسبة لقيمة مبلغ الأصول الثابتة الناقص بمبلغ 9.696.377 يتعلق الامر بالفرق بين ملف الاستيراد وعقد الإيجار ، حيث أن مبلغ المسجل في D03 والمصاريف أقل من المبلغ الموجود في عقد الكراء **leasing** الموجود في البنك . ولقد قامت المؤسسة بالتصحيحات اللازمة.
- الفرق في الرسم على النشاط المهني بالنسبة للسنة المالية 2016 فلقد قمنا بتسوية هذا الإشكال من قبل **cdi** لولاية تلمسان سنة 2019.
- بالنسبة للإيجار فيتعلق الأمر بتأجير الشركة للمباني من السيد : ش.ذ.م وش.ذ.ن.د واللدان يعتبران مساهمين في الشركة ولا يوجد أي قانون يمنع ذلك .

4. **الأجور والرواتب Salaire** :

الحالة الوحيدة التي تنص فيها اللائحة الجبائية على نسبة 20٪ للضريبة هي عندما لا يتم التصريح عنها كما هو معلن في المادة 130-02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

5. إرسال إشعار بالتعديل بعد التحقيق المحاسبي **Notification de Redressement Suite**

:à la vérification de comptabilité

بتاريخ 2020/06/14 قامت المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات وهران بإرسال إشعار للمؤسسة تضمن أن هناك خلل في مبالغ مجموعة من الضرائب وقامت بإعطاء المؤسسة مهلة 40 يوم كما ينص عليه القانون للرد بشكل دقيق على مبالغ الضرائب للسنوات والضرائب السالفة الذكر .

6. إرسال التوضيحات المفصلة إلى المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات وهران :

بتاريخ 2020/07/22 وبعد الاستعانة بخبير جبائي قامت المؤسسة بإرسال رسالة توضيحية مفصلة تحتوي على ستة أوراق إلى المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات وهران ، تحتوي على :

السنة المالية 2015 :

الجدول 01 : تبرير المؤسسة عن الفرق في التصريح لسنة 2015

المصرح به في G50		
الشهر	رقم أعمال إعادة البيع	الفرق
شهر ديسمبر 2015	543 767	إمتياز رقم 2040776
CA	543 767	
TVA	EXONERE	ملحق فاتورة 482 وإمتياز رقم 2040776 2015/06/02

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملف التبرير للشركة

- يتعلق الامر برقم اعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة فاتورة رقم 2015/482 والامتياز رقم 2040776

• فيما يخص مخزون اول المدة بتاريخ : 2015/01/01 بررت المؤسسة هذا المشكل بأن تطبيق تسير المخزونات لا تظهر فيه المبالغ والمخزونات المنعومة أي تساوي 0 .

• مراقبة الإهتلاكات : لقد علقت المؤسسة بان التحقيقات المحاسبية التي قامت بها مصالح الضرائب أسفرت عن مبلغ 4 507 769 da لم يتم إعادته في المحاسبة الإضافية extra . comptable

وأن المؤسسة احترمت اهتلاك السيارات المقدّر ب 1 000 000 da .
السنة المالية 2016 :

الجدول 02 : تبرير المؤسسة عن الفرق في التصريح لسنة 2016

المصرح به في G50			
الشهر	رقم أعمال إعادة البيع	TVA	الفرق
شهر سبتمبر	18 499 588	3 514 922	تسديد ROLE CDI N°C01158
المجموع	18 499 588	3 514 922	
رقم الأعمال المعدل	18 374 849	3 491 221	23 700 للتعديل
رقم الأعمال المقترح	18 499 588		
TVA للتعديل	23 700		

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملف التبرير للشركة

- بالنسبة للفرق فهناك مبلغ من رقم الأعمال تم التصريح به في الرسم على النشاط المهني tap ولم يصرح به في الرسم على القيمة المضافة tva .

- هناك بعض المشتريات معفية من الضرائب لأنها مقتناة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وأيضا بسبب أن المؤسسة قامت بدفع غرامة cdi n°co01158 بتاريخ 2019/10/24 .

• تصحيح في المخزون الأساسي في 2016/01/01 : لقد بررت المؤسسة بنفس الإجابة السابقة بأن هناك خلل في تطبيق تسير المخزونات ، حيث أنه لا يظهر المبالغ والمخزونات المنعومة التي تساوي 0 .

وبأن المبالغ تظهر في بداية السنة حيث أنه لا يوجد أي خلل في التصريحات والمبالغ الموجودة في تطبيق تسير المخزونات.

- **مراقبة الإهلاكات :** التحقيق المحاسبي الذي قامت به مصالح الضرائب أظهرت مبلغ 7 631 658 da لم يتم إعادة ذكره في المحاسبة الإضافية Extra comptable .
- **تكاليف لم يتم خصمها :** لقد أوضحت المؤسسة بأن هناك نوعين من الكراء ، حيث أن هناك نوع يدفع نقدا عبر الصندوق والآخر يدفع إلى مباشرة في حساب الشركاء كالاتي :

الجدول رقم 03 : جدول يبين الوكلاء الذين تدفع لهم المؤسسة حق الكراء

اللقب	كراء ل	مبلغ	طريقة التسديد
السيد : بلهادري	Siege social tlm	720 000.00	نقدا عبر الصندوق
السيد : حريز	Depot alger draria	384 000.00	نقدا عبر الصندوق
السيد : حريدي	Bureau alger	480 000.00	نقدا عبر الصندوق
السيد : شايب ذراع ميلود	Depot tlm	840 000.00	حساب الشريك
السيد : شايب ذراع نسر الدين	Depot tlm	2 520 000.00	حساب الشريك

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملف تبرير المؤسسة

- ولقد ترك الشريكان هذه الأموال في حساب المؤسسة وتم دفع الضريبة على الدخل الإجمالي لعملية الكراء .

السنة المالية 2017

الجدول 04 : تبرير المؤسسة عن الفرق في التصريح لسنة 2017

المصرح به في G50			
الشهر	رقم أعمال إعادة البيع	TVA	ملاحظة
شهر أفريل	2 490 000	0	فاتورة 2017/113 امتياز جبائي رقم 2047378
رقم الأعمال المعدل	516 940	98 219	ROLE CDI C01158

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملف التبرير للشركة

- رقم الأعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للفاتورة رقم 2017/113 بالإضافة إلى الامتياز الجبائي .

- **تصحيح المخزون الأساسي 2017/01/01 :** لقد قامت المؤسسة بالتبرير بنفس التبرير للسنوات السابقة .

- **مراقبة الإهلاك :** لقد علقت المؤسسة بان التحقيقات المحاسبية التي قامت بها مصالح الضرائب أسفرت عن مبلغ 7 631 568 da لم يتم إعاداته في المحاسبة الإضافية extra comptable .

وأن المؤسسة احترمت اهتلاك السيارات المقدّر ب 1 000 000 da .

الجدول 05 : تبرير المؤسسة عن الفرق في التصريح لسنة 2018

المصرح به في G50			
الشهر	رقم أعمال إعادة البيع	TVA	ملاحظة
شهر مارس	1 065 017.30	0	فاتورة 2018/122 امتياز جبائي رقم 2355474
شهر أوت	5 931 817.00	0	فاتورة 2018/63 امتياز جبائي رقم 0593826
رقم الأعمال	6 996 834		
TVA	0		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ملف التبرير للشركة

- هناك رقم أعمال معفى من الرسم على القيمة المضافة رقم الفاتورة 122/2018 وأيضا فاتورة رقم 63/2018 بالإضافة الامتياز الجبائي رقم 2355474 والامتياز الجبائي رقم 0593826 .

• **تصحيح المخزون الأساسي 2017/01/01 :** لقد قامت المؤسسة بالتبرير بنفس التبرير للسنوات السابقة .

• **مراقبة الإهلاك :** لقد علقت المؤسسة بان التحقيقات المحاسبية التي قامت بها مصالح الضرائب أسفرت عن مبلغ 7 631 568 da لم يتم إعادته في المحاسبة الإضافية extra comptable .

وأن المؤسسة احترمت اهتلاك السيارات المقدّر ب 1 000 000 da .

خلاصة الدراسة التطبيقية :

كلما اتسع حجم المؤسسات وتنوعت العمليات ، زادت التعقيدات المحاسبية وبالتالي صعوبة التحقيق وصعوبة التحكم فيها حتى من طرف المؤسسة بحد ذاتها ، وخير مثال فهذه المؤسسة تقوم بإستيراد مواد البناء متمثلة في faux plafond بالإضافة إلى عناصر أخرى والتصدير لمختلف المواد وتقوم بإنتاج البراغي vis بمختلف أنواعها بالإضافة إلى النقل والتوزيع وزد على ذلك لديها فروع أخرى ، وهنا تظهر جليا الصعوبة التي يجدها المحققون والمسبرون في نفس الوقت.

وبعد انتهاء عملية التحقيق التي امتدت عدة شهور أسفرت عن مخالفة مالية معتبرة ، وهنا ظهر حسن التسيير الجبائي للمسبر الذي قام بدفع المخالفة نقدا حتى يحصل على الامتياز لإلغاء كل الغرامات للسنوات محل التحقيق.

خاتمة :

إن دراسة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي بالرغم من قدمها إلى أنها ظاهرة لا نهاية لها فمن الملاحظ أنها زادت تفاقما واتساعا باتساع المعاملات ، خاصة تطور وسائل النقل والمواصلات واختلاف طرق البيع والشراء فلم تعد تقتصر على الأسواق الداخلية فقط بل تعدت إلى المعاملات مع دول أخرى ، مما يتطلب من الدولة التدخل وهذا بتأهيل المحققين وتوفير كل الإمكانيات المادية حتى يواجهوا هذه التطورات المتسارعة والأهم هو نشر الوعي الضريبي للمكلفين.

فلقد حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة واقع هذه الظاهرة في المؤسسات حيث قاما بمعالجة ملف جبائي لمؤسسة تعرضت للتحقيق الجبائي سنة 2020 وهي مؤسسة تعمل في مجال الاستيراد والتصدير لمختلف مواد البناء بالإضافة إلى إنتاج البراغي والنقل والتوزيع ، ولقد توصل الباحثان إلى أن هناك ترسانة من القواعد والتشريعات التي تنظم بشكل جيد قواعد وطرق التحصيل الجبائي وهي دائمة التجديد على حسب الحالة الاقتصادية ، بالإضافة إلى أن التحقيق الجبائي يلعب دور جد مهم في محاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي في المؤسسات ، وتوصلا الباحثان إلى أن المسيرين دائمي القلق فيما يخص هذه الظاهرة لهذا يستعين الكثير منهم بخبراء في ميدان الجباية .

نتائج الدراسة :

- عدم صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن القواعد وطرق التحصيل المتبعة في النظام الضريبي قاصرة عن حماية حقوق الخزينة العمومية وتحتاج لأليات أكثر فعالية ، حيث توصلا الباحثان من خلال الجانب النظري والدراسات السابقة إلى وجود أليات حديثة تواكب التطور التكنولوجي وبرزها التعاقد مع الشركة الاسبانية في مجال رقمنة الادارة الجبائية .
- صحة الفرضية الثانية التي تنص على ان التحقيق الجبائي يساهم في التقليل من الغش والتهرب الضريبي ، توصلا الباحثان من خلال الجانب التطبيقي الى أن مسيري المؤسسات دائمي القلق فيما يخص هذه الظاهرة وانه لما يصل اشعار الى المؤسسات بالتحقيق فهذا يرعب المسيرين ولهذا يتفادون كل الاسباب التي تؤدي إلى خضوعهم لعملية التحقيق الجبائي.
- هناك فجوة بين محاسبي المؤسسة والمحققين من حيث التسجيلات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بتسجيل العمليات المحاسبية لعملية اهتلاك المعدات المقتناة عن طريق البيع بالإيجار .
- تعدد مهام المؤسسات وتداخلها خلق نوع من الصعوبة عند عملية التحقيق فمثلا في هذه المؤسسة تستعمل المؤسسة الحديد لإنتاج الحديد الجاهز للبناء والباقي من الحديد يوجه إلى وحدة خاصة بإنتاج

البراغي VIS ، وهذا ما يصعب من عملية التحقيق ومعرفة التكاليف الحقيقية حتى من جانب المؤسسة نفسها .
المراجع:

- بساس ، ا. مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر .مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 4 العدد 2، الاغواط الجزائر .
بومدين ، ب & .، يوسف ، د .، السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر-دراسة تحليلية واقتصادية .-مجلة المالية والاسواق المجلد 02: العدد 02: الصفحات من 184-162الجزائر .
حليمي ، ح .، يسرى ، ح & .، طراد خوجة ، ه . دور الإقتصاد الموازي والفساد الإقتصادي في تعثر مسار الإنتقال نحو الإقتصاد المنتج في الجزائر-دراسة تحليلية .-مجلة غاد للاقتصاد والتجارة المجلد 05: العدد 01: جوان 2021 / 245-246.
خديجة ، ع . دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي .مجلة المؤسسة المجلد 10: العدد 01: السنة 2021: ص.ص 143-152الجزائر .
سفيان ، ب . التهرب الضريبي ... مفهوم وقياس .مجلة المالية والاسواق المجلد 02: العدد 02: 118/150 / 01 2015 : الجزائر .
شارفي ، ن & .، مباركي ، س .، الغش الضريبي في الجزائر أشكاله وسبل مكافحته .مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 48 سبتمبر 2017الجزائر .
مراد ، ن . (2009) . تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر . 2009 . سوريا .
نصر ، ر & .، هارون ، ا . (2013) . سياسة مكافحة الغش والتهرب الضريبي دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب .
دكتوراه في علوم التسيير تخصص :تسيير المؤسسات . الجزائر .
ياقوت ، أ . ب . (2002) . الغش الضريبي .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي . الجزائر .
braithwaite, j., & robert, w. meta risk management and tax system integrity. centre for tax system integrity working paper no23 october 2001 p.p.10, the australain national university australain taxation office.

الملاحق :

Envoyer par messagerie Imprimer le formulaire
Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Direction des Recherches et Vérifications
Service des Recherches et Vérifications d'Oran

par Metahri souleyman
2020

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°: [redacted] /SRV/ORAN/2020

Lettre avec A.R. N° [redacted]

ORAN Le 14/06/2020

**Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° 360 du 15/10/19, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : TVA-TAP- IBS-IMPOT LIBERATOIRE -DROITS DE TIMBRE ET IRG/SALAIRES.

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte...feuilles y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade
OULDAMER BRAHIM
1er Chef

Nom, prénom et grade des vérificateurs
BELABBAS MAHFOUD, CHOUIKHI SIDI MOHAMED
ID 1er Chef

Tlemcen le 22/07/2020

A Monsieur le Chef du Service Régional des Vérifications d'Oran

Objet : Réponse à la Notification de Redressement suite à la vérification de comptabilisé N°..../SRV/ORAN/2019 Et N°..../SRV/ORAN/2020

Suite à vos notifications de redressement référencées sous N°..../SRV/ORAN/2019 portant sur l'exercice 2015 et celle portant le N°..../SRV/ORAN/2020 portant sous les exercices 2016, 2017 et 2018.

Nous avons l'honneur d'apporter à votre attention les remarques et les explications nécessaires qui apporteront sans toutes plus d'éclaircissement sur les points arrêtés par votre service pour reconsidérer les redressements que vous envisager à effectuer à l'encontre de notre société.

Exercice 2015 :

1- Différence sur le C.A déclarée en matière de TVA et celui semis a la TAP :

MOIS	DECLARE SUR G50	Remarque
	CA REVENTES	
DEC 2015	543 767	Franchise N° 2040776
CA	543 767	
TVA	EXONERE	ANNEXE FACTURE 482 ET LA FRANCHISE 2040776 DU 02/06/2015

Il s'agit d'un chiffre d'affaires établi en exonération de la tva pour la facture 482/2015 joindre en annexes avec leur franchise TVA. (Fac+fran 01)

2- Correction du stock initial 01/01/2015 :

Comme ça va être expliqué au niveau de notre lettre explicative du 09/06/2020 nous vous informons messieurs les vérificateurs que les fiches sur les celles vous avez travaillé ne portent que sur les références de produits qu'ont fait ressortir un solde final positif supérieure à zéro, tous les produit présentant un solde nul ne sont pas ressorti sur l'état récapitulatif de stocks de votre processon.

Cette situation est facilement vérifiable du moment que nous vous présentons au niveau de cette réponse les états des stocks des produits pour l'ensemble des exercices vérifiées
Présentant sur solde final nul.

Vous remarquer ainsi que la valeur de CS stocks au début de l'exercice représente la différence que vous avez présentée au niveau de votre modification à savoir 19 385 861.58 da

En Compulsant l'état de ces stocks annexés à cette réponse, vous pouvez facilement vérifier que toutes les références de ces produits ne figurent pas sur l'état en votre processon F.S annexe n : 01

3-contrôle des amortissements :

La vérification de ce poste de comptabilité a fait ressortir une réintégration par votre service de 4 507 769 DA n'ayant pas été réintégré en extra comptable.

N'ayant pas procéder par inadvertance de votre part à un traitement extra comptable de ce poste, et à noter qu'il n'y a eu aucune incidence fiscale sur les résultats, le Traitement extra comptable aurait voulu qu'il y a une réintégration de la dite charge et au même temps la déduction de la contrepartie de cette charge ont produit du même montant de la charge vous remarquez que sur le tableau annexé à cette réponse aucune double déduction n'a été effectuée et que toutes les valeurs liée au leasing ont été imputées comme le veut le droit comptable au poste des amortissement

Néanmoins, nous admettons que compte tenu du droit fiscal une partie des amortissements liée véhicule touristique devrait être réintégré et ce du fait que l'amortissement de ces véhicules est plafonné à 1 000 000 Da.

Exercice 2016 :

1- Différence sur le C.A déclarée en matière de TVA et celui semis a la TAP :

MOIS	DECLARE SUR G50		DIFF
	CA REVENTES	TVA	
SEPT	18 499 588	3 514 922	REGULARISE ROLE CDI C01158
TOTAL	18 499 588	3 514 922	
CA REGUL	18 374 849	3 491 221	23 700 A REGUL
CA PROPOSER	18 499 588		
TVA A REGULARISE	23 700		

Il s'agit une déférence CA déclarer en matière de TAP et non déclarer en matière de TVA

Nous vous informe qu'on a régularisé cette déférence par rôle CDI N°C01158 du 24/10/2019.

2- Correction du stock initial 01/01/2016 :

Comme ça va être expliqué au niveau de notre lettre explicative du 09/06/2020 nous vous informons messieurs les vérificateurs que les fiches sur les celles vous avez travaillé ne portent que sur les références de produits qu'ont fait ressortir un solde final positif supérieure à zéro, tous les produit présentant un solde nul ne sont pas ressorti sur l'état récapitulatif de stocks de votre processon.

Cette situation est facilement vérifiable du moment que nous vous présentons au niveau de cette réponse les états des stocks des produits pour l'ensemble des exercices vérifiées
Présentant sur solde final nul.

Vous remarquer ainsi que la valeur de CS stocks au début de l'exercice représente la différence que vous avez présentée au niveau de votre modification à savoir 18 049 923.77 da

En Compulsant l'état de ces stocks annexés à cette réponse, vous pouvez facilement vérifier que toutes les références de ces produits ne figurent pas sur l'état en votre procession F.S annexe n : 02

3-contrôle des amortissements :

La vérification de ce poste de comptabilité a fait ressortir une réintégration par votre service de 7 631 568 n'ayant pas été réintégré en extra comptable.

N'ayant pas procéder par inadvertance de votre part à un traitement extra comptable de ce poste, et à noter qu'il n'a y eu aucune incidence fiscale sur les résultats, le Traitement extra comptable aurait voulu qu'il y a une réintégration de la dite charge et au même temps la déduction de la contrepartie de cette charge ont produit du même montant de la charge vous remarquez que sur le tableau annexé à cette réponse aucune double déduction n'a été effectué et que toutes les valeurs liée au leasing ont été imputées comme le veut le droit comptable au poste des amortissement

Néanmoins, nous admettons que compte tenu du droit fiscal une partie des amortissements liée véhicule touristique devrait être réintégré et ce du fait que l'amortissement de ces véhicules est plafonné à 1 000 000 Da.

4-Charges non admises à déduction :

En ce qui concerne les loyers nous vous informons qu'on a deux types de locataires :

NOM	LOYER AU	PAIEMENT	MODE DE PAIEMENT
MR	SIEGE SOCIAL TLM	720 000,00	ESPECES O/CAISSE
MR	DEPOT ALGER DRARIA	384 000,00	ESPECES O/CAISSE
MR	BUREAU ALGER	480 000,00	ESPECES O/CAISSE
MR	DEPOT TLM	840 000,00	CMPT ASSOCIES
MR	DEPOT TLM	2 520 000,00	CMPT ASSOCIES

Pour les tiers à savoir Mr Mr et Mr Les paiements ont été effectués en date du 31/12/2016 ci-joint grand livre caisse.

Pour Mr Qui sont des associés de la Et vue les difficultés de la trésorerie que connaît notre société, les deux associés ont décidé de garder la contre partie du paiement au niveau de la société

A noter que les deux associés ont procédé au paiement de l'IRG sur locations comme l'atteste les quittances ci-joint annexés.

Exercice 2017 :

1- Différence sur le C.A déclarée en matière de TVA et celui semis a la TAP :

MOIS	DECLARE SUR G50		
	CA REVENTES	TVA	REMARQUE
AVR	2 490 000	0	FACT 113/2017 FRANCHISE N° 2047378
CA REGUL	516 940	98 219	ROLE CDI C01158

Il s'agit d'un chiffre d'affaire établi en exonération de la tva pour la facture 113/2017 joindre en annexes avec leur franchise TVA. (Fac+fran 02)

2- Correction du stock initial 01/01/2017 :

Comme ça va être expliqué au niveau de notre lettre explicative du 09/06/2020 nous vous informons messieurs les vérificateurs que les fiches sur les celles vous avez travaillé ne portent que sur les référence de produits qu'ont fait ressortir un solde final positif supérieure à zéro, tous les produit présentant un solde nul ne sont pas ressorti sur l'état récapitulatif de stocks de votre procession.

Cette situation est facilement vérifiable du moment que nous vous présentons au niveau de cette réponse les états des stocks des produits pour l'ensemble des exercices vérifiées Présentant sur solde final nul.

Vous remarquer ainsi que la valeur de CS stocks au début de l'exercice représente la différence que vous avez présentée au niveau de votre modification à savoir 20 559 426.23 da

En Compulsant l'état de ces stocks annexés à cette réponse, vous pouvez facilement vérifier que toutes les références de ces produits ne figurent pas sur l'état en votre procession F.S annexe n : 03

3-contrôle des amortissements :

La vérification de ce poste de comptabilité a fait ressortir une réintégration par votre service de 7 631 568 n'ayant pas été réintégré en extra comptable.

N'ayant pas procéder par inadvertance de votre part à un traitement extra comptable de ce poste, et à noter qu'il n'a y eu aucune incidence fiscale sur les résultats, le Traitement extra comptable aurait voulu qu'il y a une réintégration de la dite charge et au même temps la déduction de la contrepartie de cette charge ont produit du même montant de la charge vous remarquez que sur le tableau annexé a cette réponse aucune double déduction n'a été effectué et que toutes les valeurs liée au leasing ont été imputées comme le veut le droit comptable au poste des amortissement

Néanmoins, nous admettons que compte tenu du droit fiscal une partie des amortissements liée véhicule touristique devrait être réintégré et ce du fait que l'amortissement de ces véhicules est plafonné à 1 000 000 Da.

4-Charges non admises à déduction :

Pour Mr et Mr qui sont des associés de la et vue les difficultés de la trésorerie que connaît notre société ,les deux associés ont décidé de garder la contre partie du paiement au niveau de la société

A noter que les deux associés on procédé au paiement de l'IRG sur locations comme l'atteste les quittance ci-joint annexés.

Exercice 2018 :

1- Différence sur le C.A déclarée en matière de TVA et celui semis a la TAP :

MOIS	DECLARE SUR G50		
	CA REVENTES	TVA	REMARQUE
MARS	1 065 017,30	0	FACT 122/2018 FRANCHISE N° 2355474
AOUT	5 931 817,00	0	FACT 63/2018 FRANCHISE N° 0593826
CA	6 996 834		
TVA	0		

Il s'agit d'un chiffre d'affaire établi en exonération de la tva pour la facture 122/2018 joindre en annexes avec leur franchise TVA. (Fac+fran 03)et facture 63/2018 (Fac+fran 04)

2- Correction du stock initial 01/01/2018 :

Comme ça va être expliqué au niveau de notre lettre explicative du 09/06/2020 nous vous informons messieurs les vérificateurs que les fiches sur les celles vous avez travaillé ne portent que sur les référence de produits qu'ont fait ressortir un solde final positif supérieure à zéro, tous les produit présentant un solde nul ne sont pas ressorti sur l'état récapitulatif de stocks de votre procession.

Cette situation est facilement vérifiable du moment que nous vous présentons au niveau de cette réponse les états des stocks des produits pour l'ensemble des exercices vérifiées

Présentant sur solde final nul.

Vous remarquer ainsi que la valeur de CS stocks au début de l'exercice représente la différence que vous avez présentée au niveau de votre modification à savoir 26 693 326.30 da

En Compulsant l'état de ces stocks annexés à cette réponse, vous pouvez facilement vérifier que toutes les références de ces produits ne figurent pas sur l'état en votre procession F.S annexe n : 04

3-contrôle des amortissements :

La vérification de ce poste de comptabilité a fait ressortir une réintégration par votre service de 7 496 723.00 n'ayant pas été réintégré en extra comptable.

N'ayant pas procéder par inadvertance de votre part à un traitement extra comptable de ce poste, et à noter qu'il n'y a eu aucune incidence fiscale sur les résultats, le Traitement extra comptable aurait volus qu'il y a une réintégration de la dite charge et au même temps la déduction de la contrepartie de cette charge ont produit du même montant de la charge vous remarquez que sur le tableau annexé a cette réponse aucune double déduction n'a été effectué et que toutes les valeurs liée au leasing ont été imputées comme le veut le droit comptable au poste des amortissement

Néanmoins, nous admettons que compte tenu du droit fiscal une partie des amortissements liée véhicule touristique devrait être réintégré et ce du fait que l'amortissement de ces véhicules est plafonné à 1 000 000 Da.

4-Charges non admises à déduction :

Pour Mr..... et Mr qui sont des associés de la et vue les difficultés de la trésorerie que connaît notre société ,les deux associés ont décidé de garder la contre partie du paiement au niveau de la société

A noter que les deux associés on procédé au paiement de l'IRG sur locations comme l'atteste les quittance ci-joint annexés.

Dans l'attente de votre retour veuillez agréer nos salutations les plus sincères.